الأمم المتحدة

A/HRC/54/23/Add.2

الجمعية العامة

Distr.: General
9 August 2023

Arabic only

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والخمسون

11 أيلول/سبتمبر – 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، ألينا دوهان، عن الزيارة التي قامت بها إلى الجمهورية العربية السورية

تعليقات الدولة*

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

على تقرير المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية أحادية الجانب على التمتع بحقوق الإنسان،

متابعة لزيارتها لسورية خلال الفترة 31 تشرين الأول ولغاية 10 تشرين الثاني 2022.

مقدمة:

تعبّر الجمهورية العربية السورية عن تقديرها للسيدة "إلينا دوهان"، المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية أحادية الجانب على التمتع بحقوق الإنسان، ولفريقها، على الجهود المبذولة في رصد أثر التدابير القسرية أحادية الجانب على حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، سواء قبل أو خلال أو بعد زيارتها لسورية التي جرت في الفترة من 31 تشرين الأول ولغاية 10 تشرين الثاني 2022.

تؤكد الجمهورية العربية السورية على أهمية ولاية المقررة الخاصة في رصد ما تعانيه شعوب الدول المستهدفة بالتدابير القسرية واطلاع جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وشركائها على نتائج هذا الرصد، وهو ما سيسهم في وضع حدّ لهذه السياسات غير المشروعة، ويدعم حقوق شعوب الدول المستهدفة، وبخاصة حقهم بألا يتخلفوا عن الركب العالمي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تُعتبر زيارة السيدة "إلينا دوهان" إلى سورية متابعة هامة لمدى استجابة الدول الأعضاء التي تفرض التدابير القسرية على سورية لمطالبات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة الصريحة والواضحة برفع تلك التدابير بشكل فوري، وكذلك مدى استجابتهم للتوصيات السابقة برفع تلك التدابير المفروضة على سورية والتي كان قد أصدرها المقرر الخاص الراحل "إدريس الجزائري" عقب زيارته لسورية خلال العام 2018.

من الأهمية بمكان الإشادة بالنهج المهني للسيدة "دوهان" خلال زيارتها لسورية وحرصها على الاستماع لآراء الفعاليات والجهات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية حول أثر التدابير، وإجرائها للزيارات الميدانية، وهو ما وفّر للمقررة فرصة للاطلاع بشكل شفاف ومستقل على الواقع الصعب الذي يعيشه السوريون وما تتسبب به التدابير القسرية من إجحاف بحقوقهم.

تثمن الجمهورية العربية السورية العملية الوطنية التشاركية والانخراط الفعّال من قبل مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية مع المقررة الخاصة وموافاتها بالبيانات والمعلومات ذات الصلة، والتي أسهمت بدعم عمل المقررة في توثيق الآثار الكارثية للتدابير القسرية أحادية الجانب على حقوق السوريين وعلى قدرة المؤسسات الوطنية على الاستجابة لهذه الحقوق.

تؤمن الجمهورية العربية السورية بضرورة التزام الدول الأعضاء التام بأحكام القانون الدولي ومبادئ ومقاصد الأمم المتحدة وقراراتها التي توجب انتهاج سياسات قائمة على الحوار والتعاون الدولي والشراكة بدلاً من أساليب القسر والتهديد والضغط السياسي غير المشروعة.

وانسجاماً مع روح التعاون والشراكة، تؤكد سورية على ضرورة مراجعة الدول الأعضاء التي تفرض التدابير القسرية على الشعب السوري لسياساتها وتنفيذ توصيات المقررة الخاصة دون إبطاء ضماناً لحقوق السوريين الأساسية، وبخاصة توصيتها بالرفع الفوري للتدابير القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية فوراً؛ وإنهاء حالة الإفراط في الامتثال للتدابير والعقوبات الثانوية؛ وتأكيدها على عدم مشروعية التدابير القسرية لاستهدافها المتعمّد لحقوق الشعب السوري الأساسية؛ ودعوتها إلى زيادة الدعم الإنساني لسورية.

سياسة الحصار الأمريكي – الأوروبي المتعمّد على سورية:

تعرضت الجمهورية العربية السورية منذ العام 2011 لتدخلات خارجية عدائية ممنّهجة استهدفت تقويض سيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها والنيل من خياراتها الوطنية والإضرار بمؤسساتها والمنجزات التنموية التي حققتها على مدى عقود، بما في ذلك من خلال توظيف الإرهاب والاستثمار فيه، وتجنيد وإرسال عشرات آلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب ليعيثوا قتلاً ودماراً في سورية، واحتلال قوات أجنبية لمناطق سورية واستنزاف مواردها، وفرض دول وكيانات دولية لحصار لا قانوني ولا أخلاقي ولا إنساني على الشعب السوري.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي عاقبت الشعب السوري بفرض تدابير قسرية خارج حدودها الإقليمية منذ سبعينيات القرن الماضي، وشددتها بعد اندلاع الحرب الإرهابية على سورية في العام 2011 لتشمل مؤسسات الدولة السورية والمرافق الخدمية والإنتاجية وقطاع الأعمال والقطاع الإغاثي والأهلي، حتى أنها شددت تدابيرها القسرية على القطاع الصحي والمشافي العامة والخاصة مؤخراً. ويمثل ما يسمى بـ"قانون قيصر" العقبة الأكبر أمام كافة الجهود الرامية للارتقاء بالوضع الإنساني والمعيشي للسوريين، وتوفير الخدمات الأساسية لهم وتهيئة الظروف الملائمة للعودة الطوعية والكريمة والآمنة للاجئين، إذ أن ذلك "القانون" يمثل سيفاً مسلطاً على دولٍ ثالثة ويحرمها من الانخراط في أية تعاملات اقتصادية أو تجارية مع سورية ويرهب شركاتها وبنوكها ويدفعها للمبالغة في الامتثال والإفراط في الرغبة بتجنب المخاطرة وبالتالي الإحجام عن تيسير حتى مجرد التحويلات المالية المتصلة بالعمل الإنساني وتوريد المعدات الطبية وقطع غيارها.

فرض الاتحاد الأوروبي بدوره منذ العام 2011 حزماً متكررة من التدابير القسرية أحادية الجانب على الشعب السوري، مدعياً بأن تدابيره "لا تهدف إلى القسر أو التأثير سلباً على اقتصادات الدول النامية وجهود التنمية فيها، وبأنها تُفرض لدعم حقوق الإنسان ولمكافحة الإرهاب". والحقيقة أن هذه التبريرات غير واقعية ومخادعة، حيث يتعمّد الاتحاد الأوروبي استهداف القطاعات الأكثر حيوية والهياكل الرئيسية للاقتصاد السوري، لا سيما قطاع الطاقة والتمويل والتجارة الخارجية والزراعة والخدمات والصناعة وغيرها، وهي قطاعات محورية لتحقيق التنمية والاستجابة الإنسانية وضمان حقوق السوريين.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، يُعاقب الاتحاد الأوروبي ملايين السوريين بفرضه تدابير قسرية لا تزال مستمرة على قطاع الكهرباء في سورية، وعلى كل المستلزمات اللازمة لجعل هذا القطاع أكثر استجابة لحاجات السوريين، سواء من المشتقات النفطية اللازمة لتشغيله أو الصيانة أو قطع الغيار اللازمة له. وهو ما أدى إلى إعاقة تأمين سلاسل إمداد الغذاء ومياه الشرب ومستلزمات التعليم والزراعة والصناعة والاصحاح وكذلك تنفيذ مشاريع الاستجابة الإنسانية. كما أثرت التدابير الأوروبية على قطاع الطاقة على تأمين متطلبات عمليات إنقاذ متضرري الزلزال الأخير وتلبية احتياجات الناجين منهم والمتأثرين بالكارثة، بما في ذلك توفير مستلزمات مراكز الإيواء من إنارة وتدفئة وطعام وخدمات صحية ومياه صالحة للشرب وتجهيزات الصرف الصحي...

شاركت دول أخرى أيضاً في عقاب الشعب السوري على غرار الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بفرض تدابير قسرية اقتصادية ومالية وتجارية ودبلوماسية على سورية.

الاستثناءات الإنسانية للتدابير القسرية أحادية الجانب:

تؤكد الجمهورية العربية السورية مجدداً، وعلى النحو الذي أقّره خبراء مختصون ومستقلون أمميون ودوليون معنيون بحقوق الإنسان، أن الاستثناءات المزعومة التي روجت لها الإدارة الأمريكية

والاتحاد الأوروبي مؤخراً لم تؤد إلى تحقيق أية نتائج ملموسة وجدية، بل كانت بغرض تخفيف الانتقادات التي تعرضوا لها جرّاء استمرارهم بفرض تدابيرهم القسرية اللاأخلاقية على سورية بعد كارثة الزلزال. وتشدد سورية على أن تلك الاستثناءات شكليّة وذات غرض دعائي وعديمة الجدوى، للأسباب التالية:

تخالف "الاستثناءات" من الناحية القانونية مضامين قرارات الأمم المتحدة التي دعت للرفع الكامل والفوري لجميع التدابير القسرية أحادية الجانب المفروضة على الدول النامية، نظراً لتقويضها لجهود التنمية وحقوق الإنسان في البلدان المستهدفة.

استخدام الاستثناءات المزعومة بهدف الابتزاز السياسي والضغط على الشعب السوري وانتهاك حقوقه الأساسية لتحقيق هذه الغاية.

تستمر ذات الدول التي تصدر الاستثناءات المزعومة بفرض تدابير قسرية على أهم القطاعات الحيوية في سورية والتي يستفيد منها السوريون كافة لا سيما الفئات الأشد ضعفاً. كما أن "الاستثناءات" المعلنة لم تحقق أيّ تقدم يذكر في تيسير توريد احتياجات الشعب السوري من السلع الأساسية كالغذاء والأدوية والأجهزة الطبية ومستلزمات الانتاج، وخاصة بعد كارثة الزلزال.

لا تزال الأطراف الثالثة، من حكومات وأشخاص وشركات ومصارف ومنظمات وغيرها، تمارس الإفراط في الامتثال بالتدابير القسرية الأمريكية – الأوروبية، وتخشى الدخول في شراكات مع أطراف سورية، سواء لأغراض الإغاثة أو التعافي المبكر، تجنباً لإدراجها على قوائم العقوبات الأمريكية والأوروبية.

التوصيف القانوني للتدابير القسرية أحادية الجانب:

تحمّل الجمهورية العربية السورية الدول والكيانات التي تفرض تدابير قسرية أحادية الجانب على دول أخرى ذات سيادة، المسؤولية القانونية المباشرة عن تدهور وضع حقوق الإنسان في الدول المستهدفة. وتشدد على عدم مشروعية استخدام هذه السياسات على المستوى الدولي لمخالفتها للمواثيق والقرارات الدولية، لا سيما:

ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وتحديداً مبدأ احترام سيادة الدول الأعضاء وعدم التدخل بشؤونها الداخلية وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلق بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول.

العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية.

قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الدولي، وتحديداً القرار 1/70 "أجندة التنمية المستدامة لعام 2030".

قرار الجمعية العامة 182/46 الذي أكد على أهمية التعاون الدولي لدعم الدول التي تواجه حالات طوارئ.

قواعد القانون الدولي الإنساني، لا سيما وأن فرض التدابير القسرية أحادية الجانب على شعوب بأسرها يُعتبر عقاباً جماعياً وجريمة إبادة جماعية بموجب المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة.

قواعد النظام التجاري متعدد الأطراف، وقرارات مؤتمر التجارة والتنمية التي شددت على ضرورة إزالة وإلغاء جميع التدابير القسرية التجارية والمالية والاقتصادية المفروضة على الدول النامية.

حكم محكمة العدل الدولية الذي طالب الولايات المتحدة الأمريكية بوقف فرض التدابير القسرية على قطاعات الأغذية والصحة والمعدات الإنسانية وخدمات النقل.

التزامات الدول بوقف الأفعال غير المشروعة المرتكبة من قبلها.

وفيما يتعلق بسورية، تخالف الدول التي تفرض التدابير القسرية على سورية مضامين قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالشأن الإنساني في سورية، وآخرها قراري المجلس رقم 2642 (2022) ورقم 2672 (2023)، والتي شددت على ضرورة احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، وأهمية دعم مؤسساتها والجهود الوطنية الرامية للتعافي المبكر.

أبرز التقديرات والإحصاءات حول خسائر القطاعات المستهدفة بالتدابير القسرية بسبب التدابير:

يعتبر **القطاع الصحي** في سورية من أكثر القطاعات تضرراً بالتدابير القسرية أحادية الجانب الأمريكية والأوروبية، حيث قوّضت التدابير قدرات المؤسسات العامة والخاصة والأهلية على تقديم خدمات الرعاية الصحية اللازمة وبكفاءة عالية للمواطنين، وخاصة بعد انتشار فيروس كورونا المستجد. وتعرض القطاع لضغوط إضافية بعد فرض الولايات المتحدة الأمريكية لعقوبات تحظر تزويد مشافي عامة وخاصة في سورية بالمعدات الطبية اللازمة لتقديم خدمات الرعاية الصحية للسوريين، لا سيما مشافي تقدم الرعاية الصحية لمرضى الأمراض المزمنة. كما يعاني القطاع حالياً من نقص هائل في توفر الأدوية في السوق المحلية (73 صنفاً) ومستلزمات إنتاجها، ولا سيما اللقاحات والأدوية السرطانية ومشتقات الدم وغيرها من الأدوية النوعية. ناهيك عن ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة بسبب زيادة تكاليف الشحن ورسوم التأمين، إضافة لسحب العديد من شركات الأدوية الدولية لامتيازاتها من سورية.

ويُعاني القطاع أيضاً من نقص في التجهيزات الطبية الأساسية الحديثة وصيانتها وتوريد قطع التبديل من الموردين الدوليين والمستهلكات الطبية الضرورية للقيام بأي عمل جراحي، ومثالها مستلزمات التصوير الطبقي المحوري والرنين المغناطيسي وأجهزة التنظير والإيكو وشاشات المراقبة، ومستلزمات المخابر، والتوليد وحواضن الأطفال، ومحطات الأوكسجين، والتخدير، والعناية القلبية، ومنظومات التبريد والتكييف والتعقيم.

استنزفت التدابير القسرية **قطاع المياه والصرف الصحي**، وبخاصة بعد تعليق بنك الاستثمار الأوروبي ومصرف إعادة الإعمار الألماني منحاً بقيمة أكثر من 11 مليون يورو لدعم قطاع مياه الشرب والصرف الصحي في سورية، ووقف تمويل الجهات المانحة لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي. إضافة لتأثر القطاع بنقص حوامل الطاقة اللازمة لتشغيله نتيجة للحصار الغربي على القطاع النفطي وسرقة موارد سورية النفطية من قبل القوات الأمريكية المتواجدة بشكل غير شرعي في سورية.

تأثر **القطاع الزراعي** بشدّة نتيجة للتدابير القسرية، وبخاصة مع صعوبة استيراد الأسمدة والمبيدات والأعلاف وتأمينها للمزارعين بالكميات والأوقات المناسبة، إضافة لنقص المشتقات النفطية اللازمة لتشغيل القطاع (19–23% فقط من حاجته الفعلية)، ناهيك عن ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية للعاملين بقطاع الزراعة. وقد نجم عن ذلك تراجع كبير في حجم الإنتاج الزراعي، وتحديداً إنتاج محصول القمح (من 3.1 مليون طن عام 2019 إلى 1.95 طن خلال العام 2021، وإلى أقل من 1.7 مليون طن لعام 2022). وتجدر الإشارة أيضاً، إلى أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مستمرة، ولغاية تاريخه، بعرقلة توريد الحبوب والأسمدة الروسية المحتجزة في أوروبا إلى سورية ودول أخرى.

تعرض **قطاع الطاقة الكهربائية** لخسائر هائلة بسبب التدابير القسرية، وكان لذلك أثر سلبي بالغ على مستوى معيشة المواطن السوري وعلى عمل المرافق الخدمية الأساسية، وبخاصة المرافق الصحية والتعليمية والمخابز ومحطات ضخ مياه الشرب والزراعة والصناعة والنقل والاتصالات. فقد أعاقت التدابير القسرية تأمين قطع التبديل للعديد من المنشآت الكهربائية وملحقاتها، ناهيك عن صعوبة توريد مادة الفيول

اللازمة لتشغيل محطات التوليد، وكذلك أعاقت فرص الاستفادة من مشاريع الطاقات المتجددة لامتناع الشركات العالمية المتخصصة عن تنفيذ هذا النوع من المشاريع في سورية.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن أبرز مسببات النقص في توفر الوقود اللازم لدعم قطاع الكهرباء تتمثل في استمرار سيطرة القوات الأمريكية المتواجدة بشكل غير شرعي في سورية على حقول النفط والغاز السورية ونهبها، إضافة لاستمرار منعها والاتحاد الأوروبي توريد المشتقات النفطية إلى سورية.

فرضت بعض الدول تدابير قسرية أحادية الجانب عرقلت قيام البعثات الدبلوماسية والقنصلية السورية في الخارج بتقديم خدماتها للسوريين وتزويدهم بوثائقهم الشخصية وتوثيق وقائع الولادات والوفيات والزواج وما إلى ذلك من أمور أساسية لكل إنسان. ومنعت تلك الدول فتح الحسابات المصرفية للدبلوماسيين وللبعثات، وعرقلت تأشيرات دخولهم وإقامتهم، وحالت دون توفير شركات التأمين والحراسة الخدمات لهم، كما عرقلت إجراء التحويلات المالية الخاصة بالسوريين المغتربين، وزادت من الأعباء التي يتحملونها، خاصة في البلدان التي أُغلقت فيها البعثات السورية، لتكبدهم نفقات السفر من دولة لدولة أخرى لإنجاز معاملاتهم. وكل ذلك ينتهك القانون الدولي وأصول التعامل الدولي واتفاقيات فيينا ذات الصلة.

تأثرت مشاركة سورية سلباً في مختلف الاجتماعات الدولية الهامة كنتيجة لعدم منح سمات الدخول المطلوبة أو التأخر في منحها لممثلي سورية بشكل يجعل المشاركة متأخرة وغير ممكنة. ومثال ذلك عدم تمكن أعضاء وفد سورية الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك من السفر إلى واشنطن لتغطية اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بسبب رفض السلطات الأمريكية منح إذن السفر اللازم للمشاركة في تلك الاجتماعات، واستمرار تلك السلطات بفرض تقييد على حركة أعضاء الوفد في التنقل بـ 25 ميل مربع.

كما حالت التدابير القسرية دون تمكن سورية من دفع مساهماتها المالية المترتبة على عضويتها في المنظمات الدولية والاتفاقيات الدولية، مما حرم سورية من الاستفادة من مزايا عضويتها بتلك المنظمات. ومثال ذلك، عدم تمكن السفارة السورية في باريس من تحويل المساهمات المترتبة على سورية لحساب المنظمة البحرية الدولية التي يوجد مقرها في لندن مما أدى لتجميد عضوية سورية فيها.

أدت التدابير القسرية المفروضة على **قطاع النقل الجوي** لانخفاض نسب عبور الطائرات للأجواء السورية، ومن ثمّ انخفاض في إيرادات المؤسسة العامة للطيران المدني، إضافة لوقف تعامل الشركات مع مؤسسات الطيران السورية جرّاء الخشية من التعرض للعقوبات الأمريكية والأوروبية. ونتيجة لذلك، يعاني السوريون من منعهم من السفر من وإلى بلدهم من خلال المطارات السورية المعتمدة، مما اضطرهم لتحمل مشقات السفر ونفقات إضافية لاضطرارهم للسفر عبر دول ثالثة. وتسببت التدابير بتقييد التحويلات المالية لحسابات مؤسسة الطيران العربي السوري الداخلية والخارجية، وصعوبة تحويل فوائض المبيعات وتحصيل الديون، وصعوبة تأمين قطع التبديل والمحركات المرسلة للإصلاح للطائرات التابعة للمؤسسة، وامتناع شركات تعمير المحركات عن التعاون مع سورية، وهو ما أدى إلى توقف عدد من الطائرات عن العمل.

وتأثر قطاع **النقل البري** نتيجة للتدابير لتوقف توريد المواد اللازمة للسلامة الطرقية، وصعوبة تأمين التجهيزات والآليات لعمل المؤسسة الطرقية، وتأثر القطاع بنقص المشتقات النفطية اللازمة لتشغيله، وتعطل شبكات النقل البري، سواء النقل الحديدي أو الشاحنات. إضافة إلى صعوبة تأمين القطع التبديلية ومستلزمات عمل وسائط النقل الداخلي، الأمر الذي انعكس سلباً على تشغيل خدمات النقل بشكل فعال، سواء من قبل القطاع العام أو الخاص، وكبّد السوريين نفقات ومشقات إضافية.

وكذلك الأمر فقد تأثر **النقل البحري** مع تقطّع قنوات التعامل التجاري بين سورية ودول العالم نتيجة للتدابير القسرية.

أوقفت العديد من الجهات التمويلية الدولية عقود واتفاقيات لتمويل مشـــاريع تنموية في عدة قطاعات هامة في البنية التحتية الاقتصـادية والبشرية في سورية بسبب التدابير القسرية. وقد بلغ المبلغ الإجمالي لحجم المســاعدات المالية (القروض والمنح) المعلقة مع الجانب الأوروبي حوالي /1687.8/ مليون يورو تقريبا. ويبلغ حجم القروض المعلق تنفيذها مع الصناديق العربية والإقليمية حوالي /1034/ مليون يورو.

عطّلت التدابير القسـرية تنفيذ خطط **الاسـتجابة الإنسـانية** في سـورية والجهود الدولية والوطنية الرامية لحشـد مسـاعدات إنسـانية وإرسـالها للمحتاجين في سـورية، بما في ذلك الهادفة للتخفيف من آثار كارثة الزلزال، حيث لا تزال شــركات الشــحن والتأمين تحجم عن إتمام عملية نقل هذه المســاعدات إلى ســـورية، بما فيها المعدات الطبية والغذاء والدواء، وهو أمر يتنافى وادعاءات الدول الغربية بأنها تمنح استثناءات على المساعدات الإنسانية.

وتحجم بعض المنظمات غير الحكومية الدولية والمجتمع المدني حول العالم عن تقديم أيّة مساعدات إنسانية لسورية – سواء أكان المستفيد جهة وطنية حكومية أو غير حكومية كالجمعيات الأهلية والهيئات الدينية– بســـبب تخوفها من التعرض لعقوبات الدول الغربية. ناهيك عن تدخل الإدارة الامريكية في نوعية المساعدات الإنسانية المقدّمة لسورية.

والجدير بالذكر أن منظمات اقتصـادية ومالية دولية كبرى امتنعت، ولغاية تاريخه، عن تقديم أي دعم لسورية وللسوريين لمواجهة كارثة الزلزال.

أثرت التدابير القسرية على تأمين **السلع الأساسية** للسوريين، وبشكل خاص بعد فرض التدابير القسرية على القطاع النفطي وما نجم عنه من ارتفاع أسعار المحروقات وصعوبة تأمينها. وتعاني المخابز من صـعوبات كبيرة في توفير الخبز للمواطنين بسـبب نقص موارد الطاقة. كما أدت إلى تعطل توريد هذه السـلع الرئيسـية من الخارج والتأخر في توزيعها على المواطنين. كما أعاقت التدابير القسـرية توريد مادة القمح وأحياناً عطلت تأمينها نهائياً من بلاد المصـدر نتيجة لتخوف الشـركات الموردة من التدابير العقابية الأمريكية والأوروبية، وعزوف هذه الشـركات عن الدخول في شـراكات مع سـورية نظراً لتعقد إجراءات فتح الاعتمادات المالية مع مصـرف سـورية المركزي والمصـارف السـورية ولارتفاع تكاليف التأمين والنقل أو تأمين مسـتلزمات هذا القطاع، وبخاصـة الدقيق والخميرة والحبيبات البلاسـتيكية وقطع الغيار والتجهيزات والتقنيات الحديثة اللازمة لتطويره وصيانته.

نتيجة للتدابير القسرية، انخفض الناتج المحلي الإجمالي وفق سعر الصرف بسوق الصرف غير النظـامية من 32,144 مليون دولار أمريكي عـام 2010، إلى 345 مليون دولار أمريكي عـام 2020، وبالتالي تراجع نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفعت مستويات الفقر المدقع.

وأدت التدابير إلى تراجع القوة الشرائية لليرة السورية، وانخفاض المعروض من السلع والخدمات، وارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل، وصـــعوبات التحويل المالي إلى داخل وخارج البلد، وهو ما أدى لارتفاع معدّل التضـــخم وتراجع الاســـتهلاك، وعدم قدرة الجزء الأكبر من المواطنين على تأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية.

وشـــهدت حركة الاســـتيراد والتصـــدير تراجعاً كبيراً متأثرة بامتناع العديد من الدول عن اســـتيراد المنتجات السورية أو تصـدير منتجاتها لسورية، ومن بينها السـلع الأساسـية. أما في حال تم إنجاز بعض عمليات التجارة الخارجية، ونظراً لصـعوبة تحويل القطع الأجنبي من داخل سـورية إلى خارجها، فقد زادت الكلف وأسعار السلع الأساسية الضرورية وهو ما رتب أعباء إضافية على المواطن السوري.

وتراجعت نســـبة التحويلات المالية إلى داخل ســـورية نتيجة للتدابير القســـرية، وانخفضـــت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل شبه كامل.

وتستمر التدابير القسرية على مصرف سورية المركزي وعلى المصارف العامة والخاصة الأخرى وعلى والتحويلات المالية، ويستمر تجميد الأموال السورية في الخارج والبالغة حوالي 3.216 مليار دولار أمريكي، الأمر الذي عطل دور هذه القنوات المصرفية في تأمين احتياجات السوريين الرئيسية، ومن بينها الغذاء والدواء. كما تمنع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي المصـــارف الأجنبية، رغم "الاســـتثناءات" المعلنة، من التعامل مع المصارف السورية لتوريد السلع الرئيسية اللازمة لدعم سبل معيشة السوريين.

خلاصة وتوصيات:

تؤكد الجمهورية العربية السورية على سياستها المبدئية الرافضة لفرض التدابير القسرية أحادية الجانب على دول ذات سيادة، وخاصة النامية منها، بهدف قسر وابتزاز الدول المستهدفة سياسياً. وتشدد على ضرورة التصدي لهذه الظاهرة المتنامية التي تشوّه العلاقات الدولية وتقوّض حقوق الإنسان وأهدف التنمية المســـتدامة وتخرق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقانون حقوق الإنســـان والقانون الدولي الإنساني والنظام التجاري متعدد الأطراف.

تشدد الجمهورية العربية السورية، وعلى النحو الذي أكدت فيه الدول الأعضاء التزاماتها بموجب خطة التنمية المســـتدامة 2030، بأن المطلوب هو رفع التدابير القســـرية المفروضـــة على الدول النامية لتأثيرها على خطط الدول المســـتهدفة لتحقيق التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية وحماية البيئة. وبالتالي لا مكان لأي تسميات تروج لها الدول التي تفرض التدابير القسرية كاستخدام مصطلحات "عقوبات ذكية" أو "هادفه" أو إصدار "استثناءات" على هذه التدابير لأغراض إنسانية.

تذكّر الجمهورية العربية الســـورية الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول وجهات دولية أخرى تفرض تدابير قسرية أحادية الجانب على سورية، وكذلك تذكّر مؤسسات تلك الدول وبخاصة البرلمانات وتلك التي تعنى بحقوق الإنســان وبســيادة القانون والعمل الإنســاني، بأن المتأثر الأول والأخير بالتدابير القســرية المفروضــة على سورية هي الفئات الأشد ضـعفاً، كالأطفال والنساء وذوي الاحتياجات الخاصــة والمرضــى والفقراء. وتعتبر أن السكوت عن هذه الحقائق يعتبر انخراطاً مباشراً في انتهاك حقوق الإنسان السوري.

وتشدد أيضـاً على أن صـدور قرار واضـح وصـريح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول أخرى برفع فوري وكامل وغير مشـروط للتدابير القسـرية أحادية الجانب ضـد سـورية، وهو وحده الكفيل بحلّ مشكلة التدابير اللاشرعية والإفراط في الامتثال بها.

تشــكر الجمهورية العربية الســورية الدول وجميع الجهات الدولية التي قدمت الدعم للتغلب على آثار التدابير القسرية أحادية الجانب التي فرضت على سورية، وبخاصة بعد كارثة الزلزال. وتُرحب بالبيان المشــترك الذي صــدر عن المقررين الخاصــين بحقوق الإنســان بتاريخ 10 شــباط 2023 عقب كارثة الزلزال[1] ومطالبتهم فيه برفع التدابير القسـرية أحادية الجانب المفروضـة على مؤسسـات الدولة السـورية، وتأكيدهم على عدم نجاعة ما يســمى "الاســتثناءات" أو فترة محددة للســماح لتســهيل تدفق المســاعدات لسورية، وإبرازهم لتحدي ظاهرة الإفراط في الامتثال بتلك التدابير.

توجّه الجمهورية العربية الســـورية دعوتها للدول الأعضـــاء في الأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات الدولية وغيرها، إلى تقديم الدعم والمساعدات لسورية وتغليب مصلحة الإنسان السوري وحقوقه غير القابلة للتصــرف على أيّة اعتبارات أخرى، وبخاصــة في هذه المرحلة التي زادت فيها معاناة وأعباء

(1) https://www.ohchr.org/en/statements/2023/02/genuine-solidarity-earthquake-survivors-calls-lifting-sanction-induced.

الشـعب السـوري بفعل التدابير القسـرية طويلة الأمد، وكارثة الزلزال الذي شـهدته سـورية مؤخراً، إضـافة لمستوى التمويل الدولي المتدني لخطة الاستجابة الإنسانية.

أخيراً، تؤكد الجمهورية العربية السـورية على ضـرورة إنفاذ آليات أممية ودولية أكثر فاعلية لدعم الدول المستهدفة بـــالتدابير القسرية أحادية الجانب ومحاسبة الدول والهيئات التي تفرض مثل هذه التدابير دولياً وإلزامها بالرفع الفوري لهذه التدابير والتعويض للدول المســـتهدفة عن الفرص التنموية الضـــائعة وما لحق بسكانها من إجحاف بحقوقهم الأساسية.